

بعض انواع البر مثلا على بعض نعم ان ثبت انها انفع منه في الاقنيات فالذي  
 يدعى تقديهما والقياس التزام ذلك في انواع نحو البراذن والقانونت والقياس  
 لكن قضية اطلاقهم خلافه انتهى ثم ما قلناه انه الاعلى من الآخر لا يختلف  
 باختلاف البلاد وقيل يختلف وانتصر له بعضهم واعلم انه ليس المراد بكونه  
 يخرج من تلك الاقوات الاربعة عشر انه يتخير بين جميعها فيخرج من ايها  
 شاء وان قيل به عندنا ولان يخرج من غالب قوته وان قيل به عندنا  
 ايضا قياسا على انه يعتبر نوع ماله في ركة المال بل لابد ان يخرج مما هو منها  
 قوت غالب اهل محل الموردي عنه على المعتمد سواء كان ذلك المحل بلدا  
 او غيره وان كان الموردي بغيره كالديدان تكون المستحقة فمن غرت عليه  
 شمس آخر يوم من رمضان محل لا يجوز له نقل فطرته الى المستحقين  
 محل سواء لان نقل الركة لا يجوز لغير الحاكم على المعتمد لكن لو جعلها محل  
 ثم سافر لآخر ففوت عليه الشمس فيه آخر يوم من رمضان اجزأت ولا  
 يلزمه ان يخرجها في الآخر ثانيا كما نقله الشمس المحقق عن الشبر الملسي ومحل  
 كونها من قوت غالب اهل محل الموردي عنه والمستحقة ان عرف محلها فان لم  
 يعرف كعبد ابني ومفصوبا وما سورا تقطع خبره ففيه لتفصيل ان  
 انتهت مدة غيبته الى ما يحكم بعده بموت المفقود بان قامت بيته بموته  
 او مضت مدة من ولادته لا يعينش فوقها فلنا ولا تقدر بشي على الصحيح

وعندنا كالحنا بلة قول بنقدير بها تسعين سنة وهو المفق به عند الحنفية  
 لم تجب اتفاقا ولو لم يقع الحكم من الحاكم بموته وان لم ينفذ الى ذلك فان قلنا با  
 لضعيف عندنا الموافق لمذهب الحنفية من انه لا يجب الاخراج عنه الا بعد عوده  
 فيخرج حينئذ عما مضى فالامر ظاهر اما اذا قلنا بالمعتمد عندنا من انه يجب  
 الاخراج عنه في الحال اعني يوم العيد وليلته ففيه عندنا سنة اقول لاجد  
 استثناء هذه فيخرج السيد من قوت غالب اهل محله ويدفعها المستحقة  
 للمعذر اذا الفرض ان محل العبد غير معروف ثانيها يخرج السيد من قوت  
 غالب اهل محله ثم يؤديها للحاكم فيخرجها في اي محال وليتته نشا اولاد له  
 نقل الركة كما مره لم يفوض قبضها لغيره والمعاد الحاكم القاضي لكن بحث  
 الغرض في اعطائها للقاضي بان شرطه ان يكون العبد في محل وليتته ولم  
 يتحقق ورد يتحقق كونه في وليتته والاصل عدم خروجه منها اذ الكلام  
 في قاض كذلك فان تحقق خروجه عن محل وليتته ايضا بان نفذ المنفيين  
 ولم ينفذ في كل قطر الامر المتقلب فيه تعيين المصير الى الاستثناء كما سننظره  
 بعضهم ثالثها يخرجها السيد من قوت غالب اهل اخر محل عهد وصوله  
 اليه لان الاصل انه فيه ويدفعها لتفرائه ولا يلزمه ان يؤديها للحاكم  
 رابعها وهو المعتمد يخرجها السيد من قوت غالب اخر محل عهد وصوله  
 اليه ويؤديها للحاكم خامسها يخرج السيد من اعلى الاقوات وهو البر